The Renaissance Dam Project and its impact on Egyptian – Ethiopian relation

Asst. Lecturer. Mustafa Abdel Kareem Majeed
AL- farahidi University
mustafa.kareem.m91@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.30907/jj.v0i62.602

Receipt date:9/1/2020 accepted date:11/24/2020 Publication date:12/31/2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract :

the Nile River and the Renaissance Dam is one of the most prominent factors that had an important role in the nature of relations between Egypt - Ethiopia, as they contributed to building a relationship that has common characteristics through the nature of the interactions between the two countries. As a result, the Nile River is shared by eleven countries, most of which are upstream countries.

Accordingly, the Nile River issue became the focus of that relationship between Egypt and Ethiopia, especially after Ethiopia pursued water policies that would harm Egypt's share of the Nile waters, threatens its national security, the water policies pursued by upstream countries have contributed to creating new problems and perhaps the most important of these policies is the construction of dams and irrigation projects, which makes us face many scenes of the future of that relationship between conflict and cooperation.

Key words: The Dam Nahda – Egypt - Ethiopia –

مشروع سد النهضة وتأثيره في العلاقات المصرية – الاثيوبية

م.م. مصطفى عبدالكريم مجيد

جامعة الفراهيدي

mustafa.kareem.m91@gmail.com

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/١/٩ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/١١/٢٤ تاريخ النشر:٢٠٢١/١٢/٣١

الملخص:

مثل نهر النيل وسد النهضة احد ابرز العوامل التي كان لها دور مهم في طبيعة العلاقات بين مصر – اثيوبيا، اذ ساهمت في بناء علاقة لها خصائص مشتركة من خلال طبيعة التفاعلات بين البلدين. ونتيجة لان نهر النيل مشترك بين احد عشر دولة ومعظمها دول منبع، وهو ما ادى الى ان تشهد تلك العلاقات حالات من التعاون والاستقرار تارة والصراع والتوتر تارة اخرى.

وعليه اصبحت قضية نهر النيل محور تلك العلاقة بين مصر واثيوبيا، خاصة بعد ان اصبحت اثيوبيا تنتهج سياسات مائية من شانها الاضرار بحصة مصر من مياه النيل بالشكل الذي يهدد امنها القومي، فضلاً عن ذلك فأن السياسات المائية التي تتبعها دول المنبع ساهم في خلق مشكلات جديدة، ولعل اهم تلك السياسات اقامة السدود والمشاريع الاروائية، الامر الذي يجعلنا امام مشاهد عدة لمستقبل تلك العلاقة ما بين صراع وتعاون.

الكلمات المفتاحية :سد النهضة - مصر - اثيوبيا

المقدمة:

تعد مشكلة المياه من القضايا المعقدة والشائكة، والمرشحة للنزاعات في المستقبل، ولا سيما في ظل النقصان في المياه، وتأثيره على الصناعة والزراعة والنمو السكاني، وقد ازدادت الحاجة الى المياه لاهميتها الاستراتيجية، ولاسيما في المناطق العربية وفي الدول الافريقية ايضاً، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة لإيجاد الحلول المناسبة من جهود دبلوماسية ومعاهدات سواء كانت ثنائية ام جماعية لحل مشكلة المياه بين البلدان المتشاطئة لاسيما موضوع البحث. اذ تشير التقارير ان العالم المعاصر يعاني من شحة في المياه في عدد كبير من مناطقهِ، وان هناك اكثر من (٨٠٠) مليون شخص مهددون بأخطار الجفاف والتصحر والموت سنويا بسبب افتقارهم للمياه، وتأتي القارة الافريقية لتتصدر مناطق الصراع المائي.

وفي هذا الاطار، يشكل مشروع سد النهضة، ازمة لها تأثيرات انية ومستقبلية سواء في العلاقات الثنائية بين مصر واثيوبيا ام في الوضع الاقليمي في منطقة حوض النيل. اذ يمثل مشروع سد النهضة من قبل اثيوبيا اهم صور الضرر الجوهري الذي يمكن أن يؤثر تأثيرا مباشرا وخطيرا على حصة دولتي المصب مصر والسودان ولاسيما مصر، لارتباطها بشكل مباشر بالامن القومي المائي والغذائي المصري، نظراً لبروز مجموعة متزايدة من التداعيات المترتبة على اتمام تنفيذ هذا المشروع. اذ ان مبدأ الانتفاع المشترك بمياه نهر النيل واستغلاله بشكل عادل يفرض التزاما بضرورة مراعاة حقوق الدول المطلة على نهر النيل في امتلاك التكنولوجيا وتوليد الكهرباء والطاقة، شريطة ان لا يكون ذلك على حساب مصلحة دول المصب، فتحقيق التنمية المستدامة لهذه الشعوب يكون مشروعا، ما لم يسبب ضرر بحقوق الدول الاخرى المتشاطئة لنهر النيل، ويجب ان يتم ذلك من خلال مبدأ التشاور مع باقي دول الحوض.

مشكلة البحث: انطلاقاً من أهمية الامن المائي في حياة الامم والشعوب وتنمية العلاقات بين الدول، تحاول الدراسة الاجابة عن تساؤلات عدة، منها ما هي العوامل التي أسهمت في بناء سد النهضة؟ وما هي الانعكاسات الاقليمية؟ وهل يشكل مستقبلاً عامل توتر وعدم استقرار في العلاقات المصرية – الاثيوبية.

الفرضية: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان العلاقات المصرية – الاثيوبية تتأثر سلباً وايجاباً بمدى تقارب الدولتين في ايجاد حل لازمة المياه، (سد النهضة) وهو ما ينعكس على مختلف جوانب تلك العلاقات سواء السياسية منها او الاقتصادية.

اهمية البحث: بدأت مشكلة المياه تشكل تهديدا للأمن القومي للعديد من الدول الافريقية وبالأخص دول حوض النيل، اذ تعاني هذه الدول من أزمة مائية كبيرة بسبب النقص في المياه، وايضاً ازدياد اعداد السكان فيها، وتعد مصر من اكثر دول حوض النيل تضررا وذلك بسبب اعتمادها الكلي على نهر النيل. ويعد سد النهضة الذي بدأ انشاءه من قبل دولة اثيوبيا تهديدا للأمن القومي المصري، وبداية لتأزم العلاقة بين دول المنبع ودول المصب، كذلك بسبب المخاطر المترتبة عليه من جراء الاثار السلبية، وهو ما ينذر بنزاع دولي، اذ لم يتم التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى اربعة محاور رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المحور الاول: طبيعة الموقع الجغرافي لسد النهضة والعوامل المؤثرة فيه.

المحور الثاني: انعكاسات انشاء سد النهضة في العلاقات بين مصر واثيوبيا.

المحور الثالث: تداعيات سد النهضة على الامن المائي المصري

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية للعلاقات المصرية – الاثيوبية.

المحورالاول: طبيعة الموقع الجغرافي لسد النهضة والعوامل المؤثرة فيه

اولاً: الموقع الجغرافي لسد النهضة

يقع سد النهضة كما هو واضح من الخارطة رقم (١) في نهاية النيل الازرق في منطقة بني شنقول جوموز، على بعد يتراوح بين (٢٠ _ ٤٠ كم) من الحدود السودانية، عند خط العرض (٦ – ١١) شمالا، وخط الطول (٩ – ٣٥) شرقا. وعلى ارتفاع بين (٥٠٠ – ٦٠٠) فوق مستوى سطح البحر، ضمن منطقة يصل متوسط الامطار فيها الى (٨٠٠ ملم/ سنة)[١].

ثانياً: الموقع الجيولوجي لسد النهضة الاثيوبي

يقع السد في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة الغنية ببعض المعادن كالذهب والبلاتين والحديد والنحاس فضلا عن محاجر الرخام. اذ تؤدي الجيولوجيا دوراً رئيسياً في مجالات

التنمية الاثيوبية، واهم العوامل الجيولوجية التي تكون بمثابة معوقات مستقبلية للمشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة واثيوبيا بصفة خاصة وهي: (٢)

١. انتشار الصخور البركانية والبازلتية وهي صخور سهلة التفتيت والتعرية بواسطة الامطار الغزيرة، مما يؤدي الى تراكم الطمى الذي تنقله الانهار في بحيرات السدود، مما يقلل سعة حوض التخزين للسد.

٢. صعوبة التضاريس المتمثلة بالجبال المرتفعة والاودية الضيقة والعميقة والانحدارات الشديدة، تمنع امكانية نقل مياه النيل الى الاماكن التي تعاني من نقص المياه لاسيما في موسم الجفاف، وبالتالي عدم ملائمتها للزراعة المروية، كما ان غزارة الامطار في موسم مطري قصير يؤدي الى زيادة التعرية وانجراف التربة، لاسيما مع انتشار الصخور الضعيفة والانحدارات الشديدة لسطح الارض

٣. التوزيع غير المتجانس للأمطار، سواء الزمني او المكاني التي تتسبب في الجفاف والفيضانات.

٤. زيادة معدلات التبخر التي يصل متوسطها الى ٨٠% من مياه الامطار، كما هو الحال في معظم القارة الافريقية.

٥. يحد حوض النيل في بعض دول المنابع مرتفعات كبيرة تمنع امكانية نقل المياه الى الاماكن التي تعاني من نقص المياه خاصة في موسم الجفاف، ويتضح هذا جلياً في كل من اثيوبيا وكينيا وتنزانيا.

٦. عدم ملائمة الزراعة المروية لدول الحوض نظراً لصعوبة التضاريس وعدم امكانية نقل المياه.

٧. وجود الاخدود الافريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر على المشروعات المائية خاصة في اثيوبيا.

٨. التغيرات المناخية التي قد تسبب جفافاً في بعض الاماكن وامطاراً في اماكن اخرى.

خريطة رقم (١) يوضح

موقع سد النهضة الاثيوبي في منطقة بني شنقول

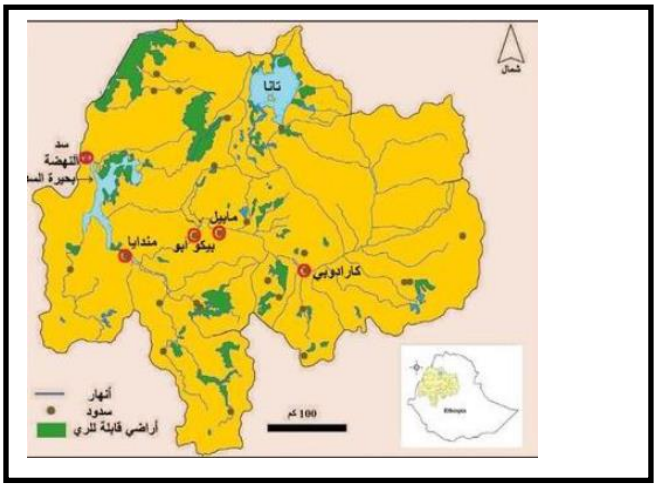

المصدر: سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الاثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٢٩٢.

ان الموقع الذي تم اختياره لأنشاء السد كان لاعتبارات سياسية، وذو ابعاد جيوستراتيجية كبيرة، اذ ان هذا المكان على النيل الازرق هو الاكثر توافرا وتدفقا للمياه، حيث يسهم بنحو ٨٠% من حجم المياه القادمة لمصر، ومن المتوقع ان يحجز خلفه ما يعادل ضعف بحيرة تانا، ونحو نصف السعة التخزينية لبحيرة السد العالي في مصر، مما يعني نقل المخزون المائي امام بحيرة ناصر الى الهضبة الاثيوبية وتحكم اثيوبيا في كل قطرة مياه تأتي الى مصر[٣].

اذ اعلنت اثيوبيا في ايار ٢٠١١، بأنها سوف تتقاسم مخططات السد مع مصر حتى يمكن دراسة مدى تأثير السد على المصب. وفي اذار ٢٠١٢ اعلنت الحكومة الاثيوبية عن تحسين وتحديث تصميم محطة توليد كهرباء السد وزيادتها من (٥٢٥٠) ميكا واط الى (٦٠٠٠) ميكا واط. ويشار الى ان انجاز مشروع سد النهضة يفترض ان يكون نهاية عام ٢٠١٧ او بداية عام ٢٠١٨ ، ولكن لم يحدث هذا، وبهذا يصبح سد النهضة اكبر سد كهرومائي في القارة الافريقية، والعاشر عالميا في قائمة اكبر السدود انتاجا للكهرباء، اذ ان الطاقة التوليدية للكهرباء لسد النهضة من المتوقع ان تبلغ حوالي (٦٠٠٠) ميكا واط[٤].

ان ارتفاع السد حوالي (٨٤,٥)كم وسعة التخزين هو(١١,١) مليار م٣ عند مستوى(٥٧٥م) للبحيرة، وقد يزداد ارتفاع السد ليصل الى(٩٠) متر بسعة(١٣,٣) مليار م٣ عند مستوى(٥٨٠م) للبحيرة وفي سيناريوهات اخرى قد تصل سعة التخزين الى(١٦,٥) مليار م٣ عند مستوى(٥٩٠م) للبحيرة، او(٢٤,٣) مليار م٣ عند مستوى(٦٠٠م) للبحيرة. وطبقاً لتصريحات وزير الموارد المائية الاثيوبي فان ارتفاع السد سوف يصل الى ١٤٥ متر بسعة تخزينية(٦٢) مليار م٣، ازدادات الى(٦٧)مليار م٣ في تصريحات رئيس الوزراء الاثيوبي.[٥]

ثالثاً: اهداف مشروع سد النهضة الاثيوبي

١. الهدف لإثيوبيا من سد النهضة هو انتاج الطاقة الكهرومائية بنحو (٦٠٠٠ ميكا واط) التي تعادل ما يقرب من ثلاثة اضعاف الطاقة المستخدمة حاليا، اذ يتم تصدير الفائض منها الى الدول المجاورة مثل مالاوي والنيجر وتشاد والسودان التي تحتاج الى استيراد الطاقة الكهربائية وكذلك التوسع في زراعة مساحات اضافية من الاراضي الزراعية وغيرها من المشروعات الاضافية المجاورة[٦]

٢. اعتماد نظام الزراعة المروية، اذ تعد اثيوبيا هذا المشروع فرصة لتخليص دول الحوض من الجفاف الذي يقتل سكانها جوعا وعطشا في الوقت الذي تنعم به مصر بالرفاهية المائية[٧].

٣. كما يهدف المشروع الى تنظيم تدفق المياه والوقاية من الفيضانات المدمرة التي كانت تكتسح مدن بأكملها وكذلك توفير مخزون استراتيجي من المياه في حالة انخفاض منسوب المياه والوقاية من فترات الجفاف.

٤. التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان، خاصة عند سد الروصيرص.

٥. تخزين طمى النيل الازرق الذي يقدر بنحو (٤٢٠) مليار م٣ سنوياً، مما يطيل عمر السدود. كذلك قلة التبخر نتيجة وجود بحيرة سد النهضة على ارتفاع نحو (٥٧٠) الى (٦٥٠) متراً فوق مستوى سطح البحر، اذ ما قورن بالتبخر في بحيرة السد العالي (١٦٠ – ١٧٦) مترا فوق مستوى سطح البحر).[٨]

٦. السيطرة السياسية لاثيوبيا وتحقيق قدر من الهيمنة على منطقة القرن الافريقي وحوض النيل بصفة عامة، وعلى مصر بصفة خاصة[٩].

٧. السيطرة على المياه وكمية توزيعها ما بين دول المنبع والمصب وايضاً السيطرة السياسية كورقة ضغط على الدول المشاركة لها في المياه على المدى القريب والبعيد للسد[١٠].

رابعاً: أضرار سد النهضة على مصر و واثيوبيا [١١]

أ- التكلفة العالية التي تقدر ب(٤,٨) مليار دولار والتي من المتوقع ان تصل الى(٨) مليار دولار.

ب-اغراق حوالي نصف مليون هكتار من اراضي الغابات والاراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل الازرق في تكوين بحيرة السد.

ت-اغراق بعض المناطق الغنية بالمعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر.

ث- قصر عمر السد والذي يتراوح بين(٢٥) الى(٥٠)عاماً نتيجة الاطماء الشديد(٤٢٠) الف متر مكعب سنوياً وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجياً.

ج- زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.

ح- التوتر بين مصر واثيوبيا بسبب هذا المشروع.

المحور الثاني: انعكاسات انشاء سد النهضة في العلاقات بين مصر و اثيوبيا.

حكمت العلاقات المصرية الاثيوبية بالعديد من العوامل والمتغيرات المشتركة، والتي اسهمت بشكل كبير في رسم سياسة البلدين الداخلية والخارجية في اتجاه بعضهما البعض، فالعلاقات المصرية الاثيوبية تحكمها عوامل ومتغيرات عدة كالدين والثقافة والتاريخ والجوار الجغرافي.[١٢]

ان تاريخ العلاقات بين مصر واثيوبيا يشير الى عدة عوامل اساسية منها طبيعة العلاقة بينهما ما بين الصراع والتعاون ولعل ابرز العوامل :[١٣]

١- المياه: وهو عامل حيوي يتمثل في وجود منابع النيل في اثيوبيا، اذ ان البلدين ينهلان من نهر نهر النيل الذي يعد من اقدم الروابط التي تربط الدول التي تجري من خلالها والذي يمثل مصدر حياة للشعوب المطلة عليه ولا سيما دولتي المصب.[١٤]

٢- العامل التأريخي: اذ تعود جذور العلاقات المصرية الاثيوبية الى اعماق التاريخ، اذ ان البلدين يعدان من اقدم دول المنطقة فهما يتمتعان بأعرق واقدم الحضارات، وادي النيل في مصر، وحضارة اكسوم في الحبشة وغيرهما من المعالم التي تميز البلدين عن حضارات الشعوب الاخرى في العالم

٣- العامل الديني: فقد كان مسيحيوا مصر ينظرون الى الاثيوبيين نظرتهم الى اخوان لهم في الدين.[١٥]

وفضلاً عن تلك العوامل، فان هناك خصائص عدة لسدة النهضة يوضحها الجدول رقم (١)

جدول رقم (١) يوضح

خصائص سد النهضة الاثيوبي التي حددها مكتب (USRB) عام ١٩٦٤، والخصائص التي اعلنتها اثيوبيا في العام ٢٠١١

خصائص المشروع	ارتفاع السد/م	سعة التخزين/ مليارم٣	الطاقة الكهربائية/ ميغاوات
USBR	٨٤,٥	١١,١	١٤٠٠
التصريحات الاثيوبية	١٤٥	٦٢ – ٦٧	٦٠٠٠

المصدر: عباس محمد شراقي، سد النهضة (الالفية) الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، اعمال مؤتمر (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر مع دول حوض النيل) للفترة ٣٠ – ٣١ ايار ٢٠١١. ص ٥

لقد شرعت اثيوبيا في تنفيذ عدد من المشاريع المائية على نهر النيل منها، لتوفير المياه لري وانشاء محطات لتوليد الكهرباء اذ سعت اثيوبيا لإقامة (٣٣) سداً على الانهار التي تغذي النيل الازرق وعلى بحيرة تانا، حيث قامت اثيوبيا في نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم وخلال مدة حكم الامبراطور الاثيوبي (هيلا سيلاسي) وبالتعاون مع المكتب الامريكي لاستصلاح الاراضي الزراعية بعمل اول دراسة متكاملة بخصوص الاستغلال الرشيد لمياه النيل الازرق في اثيوبيا وذلك خلال المدة الزمنية بين (١٩٥٦ – ١٩٦٤) في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والقاهرة في اسوأ احوالها[١٦]، واتخذ نظام هيلاسيلاسي نهجاً مشدداً في التعامل مع مصر بقيادة الرئيس الراحل انور السادات الذي تصرف هو الاخر بطريقة استعلائية وبمنطق الهيمنة في سبيل تحقيق السلام مع اسرائيل، اذ وعد اسرائيل بامداد المياه بينما كانت اثيوبيا على شفا مجاعة كبيرة وهو ما دعى الرئيس مانجستو الى اعلان نيته عن بناء السد على النيل الازرق لحماية وطنه من خطر المجاعات.

منذ وصول ميليس زيناوي الى رئاسة الحكم في اثيوبيا عام ١٩٩٥، من الواضح كان عازم على المضي قدماً في اقامة مشروعات على النيل من اجل حماية شعبة من خطر المجاعة، وتشير

المعلومات الى انه كان راغباً وبشدة في الوصول الى توافق مع مصر بخصوص مستقبل المشروعات المائية والهندسية والتعاونية المشتركة على النيل، لكن طبيعة النظام السياسية في مصر في عهد حسني مبارك وتوجهاته الخارجية والدولية وبعد عملية الاغتيال الفاشلة التي حالت دون تعاون في مشروعات التعاون ومساعي التفاهم ومحاولة الوصول الى حل وسط يرضي جميع الاطراف وتحقيق مصالح الجميع.

الصراع المصري – الاثيوبي على سد النهضة الاثيوبي

اولاً: الصراع المصري الاثيوبي على النيل بعد ثورة ٢٥ يناير المصرية ٢٠١١

بقيت العلاقات المصرية الإثيوبية على حالها حتى اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١، وأبان الحكم العسكري الذي تولى قيادة المرحلة الانتقالية حاولت بعض الشخصيات العامة والقوى الثورية تغير الأوضاع الراهنة في ميادين العلاقات المصرية الأثيوبية إذ تمّ تشكيل وفد شعبي مصري مبعوث إلى أثيوبيا أسهم في تقليل حدة التوتر بين الجانبين وتلطيف أجواء العلاقات الثنائية إلى حد ما، فقد حصل تقارب نسبي بين مصر وأثيوبيا وعدد من دول حوض النيل من خلال الزيارات الدبلوماسية الشعبية المصرية لكل من: أوغندا وإثيوبيا والسودان (خلال شهري نيسان وايار ٢٠١١)، وكذلك الزيارات الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الاسبق(د.عصام شرف) للمجموعة نفسها من الدول خلال شهري اذار ونيسان من العام نفسه، وجاءت نتائج تلك الزيارات بإعلان رئيس الوزراء الأثيوبي (ميليس زيناوي) عن تأجيل عرض الاتفاقية الاطارية الخاصة بالتعاون بين دول حوض النيل على برلمان بلاده، لحين انتخاب رئيس جديد لمصر وتشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على اتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن.[١٧]

بعد ثورة ٢٥ / يناير/ ٢٠١١، اصبحت الاهتمامات الوطنية في مياه نهر النيل وتجاوز ازمة المياه، تأخذ بنظر الاعتبار لدى صناع القرار في مصر. اذ ان التطورات التي حصلت فيها ادت الى عدم وضوح او بمعنى ادق غياب اي توجه سياسي او استراتيجي او خطة عامة تحدد الاهداف والمصالح الوطنية المصرية العليا، اذ ساهمت هذه الاحداث في احداث ردة فعل للتحول الذي احدثته الثورة، مما ادى الى ما عرف بفضيحة (المؤتمر الشعبي) والتصريحات العدائية وتسبب في حدوث ازمة سياسية ودبلوماسية بين البلدين.

اذ ان قبل الاعلان عن عقد "المؤتمر الشعبي" بثلاثة ايام فقط توصلت لجنة تضم خبراء من مصر واثيوبيا والسودان الى ان سد النهضة الاثيوبي للطاقة الكهرومائية لن يقلل الى حد كبير

من حصة المياه او تدفقها الى مصر والسودان، ومن ثم لا يمثل السد تهديداً كبيراً لهما، بل يلزم لتوليد الكهرباء ان يمر الماء من خلال توربينات السد ويخرج بعد انتاج الطاقة الكهرومائية.

لقد اظهرت هذه الواقعة عن مدى عجز الادارة المصرية في ادارة الازمات ومواجهتها وخاصة في حقبة حكم الرئيس السابق (محمد مرسي) والذي جاء عبر انتخابات ديمقراطية والتي بنت عن مدى الضعف الكبير في الوعي السياسي لدى اغلب النخب السياسية والفكرية في مصر، اذ توصل الامر بأن اثيوبيا يؤمنون بأن القيادة المصرية السياسية لا تملك القدرة على ادارة الازمة في انشاء السد على نهر النيل الازرق بصورة تضمن الحفاظ على المصالح الوطنية المصرية او ضمان حصتها الاعتيادية من المياه العذبة.

ثانياً: الصراع المصري الاثيوبي على مياه النيل بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣

نجحت السياسة المصرية الجديدة التي وضع اسسها الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي في تحويل العلاقات المصرية الاثيوبية الى علاقات تعاون بعد ان أنقطعت او اصابها الفتور لمدة من الزمن واستمر الصراع والتوتر بسبب قيام اثيوبيا بأنشاء سد النهضة ضمن سلسلة سدود يجري بنائها الآن على الأراضي الأثيوبية. فقد قام السيسي بوضع استراتيجية جديدة تسعى بالأساس الى الحفاظ على الإطار التعاوني والبحث عن الحلول الوسط، على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، واستطاع من خلال هذه السياسة كسر حالة الجمود التي شهدتها المحادثات حول سد النهضة ووصولها الى طريق مسدود[١٨]. فقد وضع السيسي، في هذا الإطار، أسساً جديدة للتوجهات المصرية في افريقيا على أساس استعادة مصر لريادتها الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والعسكرية كافة.

الرئيس السيسي ترجم تلك التوجهات خلال لقائه برئيس الوزراء الاثيوبي (هيلا مريام ديسالين) على هامش القمة الافريقية التي عقدت في حزيران عام ٢٠١٤، بمدينة (مالابو) عاصمة غينيا الاستوائية مقر انعقاد القمة الافريقية الاخيرة اذ صدر عن هذا اللقاء بياناً مشتركاً للتعاون بين البلدين وأبرز ما جاء في هذا البيان:-[١٩]

أ- احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الاضرار ببعضهم البعض .

ب- أولوية اقامة مشروعات اقليمية لتنمية الموارد المالية لسد الطلب المتزايد على المياه ومواجهة نقص المياه.

ت- احترام مبادئ القانون الدولي.

ث- الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات المزمع اجرائها خلال مختلف مراحل مشروع السد.

ج- تلتزم الحكومة الاثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من المياه.

ح- تلتزم الحكومة المصرية بالحوار البّناء مع اثيوبيا، والذي يلبي احتياجاتها في التنمية وتطلعات شعب اثيوبيا بعين الاعتبار.

تطورت وتنامت العلاقات الثنائية بين البلدين من حيث التوصل الى الرؤيا المشتركة في تقديم الحلول المشتركة كحل ومعالجة التداعيات في انشاء مشروع سد النهضة والحفاظ على الامن المائي المصري وايضاً التحديات الخطيرة التي تواجه القارة الافريقية ومنها الإرهاب.[٢٠]

ان الأحداث التي أثرت بشكل ايجابي في تنامي العلاقات الثنائية بين الجانبين هو توقيع وثيقة "اعلان المبادى لسد النهضة الاثيوبي" إذ يمثل إعلان المبادىء بشأن سد النهضة الأثيوبية، الذي تم التوقيع عليه بين الرئيس "عبدالفتاح السيسي" ونظيره السوداني "عمر البشير" ورئيس وزراء اثيوبيا (هيلا مريام ديسالين) خلال قمة في الخرطوم بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ والتي جاءت ثمرة اللقاءات المصرية الاثيوبية منذ القمة بين السيسي وديسالين على هامش اجتماعات القمة الافريقية في غينيا الاستوائية عام ٢٠١٥، والتي اسفرت عن صدور اعلان (مالابو) والذي أكد على:-[٢١]

- الاتفاق على ارساء دعائم فصل جديد للعلاقات الثنائية والبدء الفوري في الاعداد لانعقاد اللجنة الثنائية المشتركة خلال ثلاثة أشهر.
- الاتفاق على تشكيل لجنة عليا تحت اشرافهما المباشر لتناول الجوانب والعلاقات الثنائية والاقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية كافة.
- تأكيد الطرفين المصري والاثيوبي على محورية نهر النيل كمورد أساس لحياة الشعب المصري ووجوده وادراكهما لاحتياجات الشعب الاثيوبي التنموية.
- الاتفاق على احترام مبادى الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الأضرار ببعضهما البعض، وأولوية اقامة مشروعات الموارد المالية لسد الطلب المتزايد على المياه.

- احترام مبادئ القانون الدولي والاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام نتائج الدراسات المزمع اجرائها خلال مختلف مراحل مشروع السد.
- كذلك يعد السياق الزمني للتوقيع على إعلان المبادئ له دلالات سياسية مهمة إذ أنه يمثل أحد جوانب التحرك المصري على الصعيد الافريقي في مرحلة ما بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٣، لاستعادة السياسة المصرية فاعليتها وريادتها.

وعليه فأن العلاقات المصرية - الاثيوبية بدأت تأخذ منحى جديداً خلال الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين والتي تهدف إلى خلق الظروف الملائمة لإقامة شراكة استراتيجية وتكامل طويل الامد تجمع بينهما كثير من الأشياء المشتركة، سياسياً واقتصادياً ودينياً واجتماعياً، وان الأساس الذي قامت عليه هذه الشراكة هو ادراك كلا الطرفين أن السبيل الوحيد لتحقيق مصالحهما وأهدافهما هو بالتعاون، ونبذ نقاط الخلاف التي تعترض طريقهما. وبناءاً على هذه المعطيات نستطيع أن نبني تصوراً مستقبلياً للتعاون الثنائي ليس فقط على الجانب المائي وتقسيم الحصص التي يطلبها الجانبان فقط، وانما ايضاً بين مصر وبقية دول الحوض أيضاً.

واستناداً لما سبق، فأن سد النهضة الاثيوبي يعد من ابرز ملامح السياسة المائية التي سعت اثيوبيا لاتباعها في المراحل اللاحقة، ورغم ذلك تحاول الحكومة الاثيوبية الايحاء بأن الترتيبات المتعلقة بتحويل مجرى النيل الازرق ما هي الا خطوة ضمن متطلبات مشروع بناء سد النهضة، ولان النهر سيعود لمجراه الطبيعي بعد اكتمال بناء السد، لذلك تأتي المحاولات الاثيوبية في التقليل من اضرار هذا السد على دول المصب خاصة ان الاعلان عن تحويل المجرى قد ادى الى ازدياد حجم التوتر في العلاقات المصرية الاثيوبية[٢٢].

المحور الثالث: تداعيات سد النهضة على الامن المائي المصري.

اولاً: الاثار السلبية لسد النهضة على مصر:

١- العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال مدة ملئ الخزانات الاثيوبية، واكدت الدراسات العالمية والتقارير الاثيوبية، ان التاثيرات المتوقعة على امن مصر المائي من جراء انشاء السد قد تكون كارثية، خاصة في اثناء مدة ملئ السد. ففي حالة تزامن الملء مع مدة الفيضان اقل من المتوسط، حيث يتوقع عدم قدرة مصر على صرف حصتها من المياه بعجز اقصى يصل الى ٣٤% (١٩ مليار متر مكعب) وبعجز متوسط ٢٠% (١١ مليار متر مكعب) طوال مدة الملئ والتي تمتد الى سنوات[٢٣].

٢- احتمال انهيار سد النهضة الاثيوبي، وما يترتب على ذلك من اثار تدميرية على دولتي المصب، حيث تشير دراسات تقييم سد النهضة الى ان الخطورة الكبرى في سد النهضة انه مقام على منحدر شديد الوعورة، ومن ثم فأن احتمالات انهياره كبيرة، ومعامل امانه لا يزيد على (١,٥) درجة، مقارنة امام السد العالي الذي يصل الى (٨) درجات، ومن ثم فأنه في حالة انهياره سوف يؤدي الى انهيار سد "الروصيرص" و "سنار" الى جانب سد "مروري" الواقعين داخل الاراضي السودانية[٢٤].

٣- تتصدر التكلفة العالية التي يتطلبها انشاء السد مجموعة من الاثار السلبية او الاضرار التي ستكلف اثيوبيا، والتي تقدر بحوالي (٤,٨ مليار دولار)، وهذه الزيادة تأتي بسبب محاولة التغلب على المشكلات الجيولوجية التي تواجه المشروع، اذ ستتحمل اثيوبيا تمويل المشروع بالكامل، الامر الذي يثير التساؤلات عن امكانية اثيوبيا في تحمل تكاليف هذا المشروع، لاسيما وانها تعجز منذ عام ٢٠٠٦، عن اكمال سد (جيبي) على نهر (اومو) المتجه نحو بحيرة كينيا.

٤- انه يعد اضخم مشاريع اثيوبيا واكثرها ضررا بالأمن المائي المصري، اذ يقدر كمية المياه التي ستستقطع من حصة مصر التاريخية من جراء السد بحوالي (١٧) مليار متر مكعب سنويا، كما انه سوف يحتاج الى أقامة مكان لتخزين المياه على بحيرة "البرت" بنسبة (٢٧٠) مليار متر مكعب، وان هذا الامر يمنع سريان المياه الى مصر لمدة (١٥) سنة وهي المدة التي قدرها الخبراء لملئ الخزان، ويؤكد الخبراء ان ادعاء اثيوبيا بأن هذا السد لن يؤثر على حصة مصر البالغة (٥٥) مليار متر مكعب من مياه النهر ليس صحيحا، كما انه ليس السد الوحيد التي تنوي اثيوبيا اقامته، بل انها وضعت خطط من أجل بناء سدود اخرى مثل سد "تاكيزي" دون تنسيق او اخطار او مراعاة لحقوق مصر التاريخية[٢٥].

ومن المؤكد ان انخفاض كميات المياه المتدفقة الى مصر نتيجة انشاء سد النهضة من شأنها التأثير السلبي في حجم الرقعة الزراعية، اذ من المتوقع ان يتم حرمان (٣٠) الى (٥٥) مليون دونم من الزراعة. وتؤدي تلك التأثيرات الى نتائج بيئية واجتماعية خطيرة كذلك تشريد مليوني اسرة، وفقدان (١٢%) من الانتاج الزراعي وتترتب على كل ما سبق تعرض الامن الغذائي المصري للخطر الشديد، كذلك يترتب على كل ما سبق انخفاض كميات المياه المتدفقة الى مصر وزيادة تلوث مياه بحيرة السد نتيجة لاحتوائها على صخور غنية بالمعادن والعناصر الثقيلة[٢٦].

مما سبق يتبين لنا ان الاثار السلبية لسد النهضة وما ستكلفه الحكومة المصرية من تكاليف مالية للحد من هذه الاثار، سيستدعي ضرورة تدخل السياسة الخارجية المصرية في تفعيل دور التعاون الاقتصادي بين مصر واثيوبيا، وبين مصر والسودان، وبين مصر وجنوب السودان، للحفاظ على امن مصر القومي المتمثل في امنها المائي، ويساعد على استقرار الاوضاع الامنية والسياسية بين كل الاطراف.

ثانياً: الاثار الايجابية لسد النهضة على اثيوبيا

الفائدة الكبرى التي يمكن ان تجنيها اثيوبيا من انشاء السد هي انتاج الطاقة الكهربائية، وتطمح اثيوبيا ان تحقق ما مقداره (٦٠٠٠ ميكا واط) من الطاقة، اذ يحتوي تصميم السد على (١٥) وحدة كهربائية قدرة كل واحد منها (٣٥٠ ميكا واط) مما يجعل سد النهضة في المرتبة الاولى أفريقيا والعاشرة عالميا في قائمة اكبر السدود انتاجاً للكهرباء، وبذلك ستحقق ما يقارب ثلاث اضعاف الطاقة المستخدمة حاليا.

١- توفير المياه لأغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة لسكان منطقة بني شنقول طوال العام.
٢- خفض معدلات الترسيب والاطماء امام السد العالي مما سيزيد من عمره الافتراضي الذي يقدر ب(٥٠) سنة بعدها.
٣- تنظيم الامداد المائي لمصر والسودان، فبدلاً من الاندفاع المعتاد لكامل مياه الفيضان خلال مدة الهطول المطري التي لا تزيد على ١٠٠ – ١١٠ يوم سيصبح توزيع المنصرف لاثيوبيا على مدة زمنية اوسع مما يحسن من امكانية الاستفادة بها ورفع كفاءة استخدامها.

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية للعلاقات المصرية – الاثيوبية.

إن عملية استشراف مستقبل العلاقات المصرية الاثيوبية من خلال البحث والتقصي هي عملية ليست باليسيرة نظرا للظروف والمتغيرات التي تعترض هذه العلاقات سواء الاقليمية كانت او الدولية منها، سواء كان ذلك سلبا ام ايجابا، واستناداً الى ذلك يمكن تناول مستقبل هذه العلاقات من خلال مدى تغير تلك العلاقات باتجاه التعاون أو اتجاهها نحو التصعيد والتوتر لاحقا.

اولاً: مشهد الصراع

الحروب المستقبلية لن تندلع بسبب النفط والاطماع السياسية، بل ان الحروب المستقبلية ستكون على المياه مقولة كثر ترديدها في السنوات القليلة الماضية، عالميا في ظل تزايد عدد السكان، وارتفاع مستوى الاستهلاك في مختلف الدول، بينما تبقى الموارد كما هي، بل كثيرا ما تتأثر الموارد

المائية من الامطار نتيجة تغيرات المناخ، مما قد يؤدي الى النقص الشديد في المياه في عدد من دول العالم.[٢٧]

اذ يتوقع عدد من الخبراء والمختصين أن يكون هذا القرن هو قرن الحروب على مصادر المياه، فرغم الحقيقة الثابتة بأن المياه تغطي اكثر من ثلثي مساحة الكرة الارضية (٧١%) مغطاة بالمياه الا ان (٩٧%) منها مياه مالحة لا تصلح للاستخدام، فقد اضحت قضية الامن المائي من اهم القضايا التي باتت من اولويات الاحتياجات والمطالب الدولية. ويعد حوض نهر النيل مستودعاً مائياً يغطي (١,٣) مليون كم مربع وهي مساحة اكبر بقليل من اراضي الهند، ونهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم يمر بـ (١١) دولة، وهي مصر، السودان، اثيوبيا، اوغندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بورندي، اريتيريا، وجنوب السودان، وثلاث دول فقط وهي مصر والسودان واثيوبيا، تمثل (٨٦%) من الاراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض.[٢٨]

ويتوقع أن يزداد الطلب على المياه في تلك المناطق خلال الـ (٤٠) سنة القادمة نظراً لزيادة عدد السكان بدول حوض نهر النيل فعلى سبيل المثال يبلغ التعداد السكاني بمصر (٩٦) مليون نسمة، ويتوقع ان يصل الى (١٢١) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وسيصل عدد السكان السودان بحلول عام ٢٠٥٠، الى (٧٣) مليون نسمة، وتزايد السكان ليس العامل الوحيد لزيادة الطلب على مصادر المياه بالمنطقة، اذ يقول (ديفيد شين) استاذ الشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن أن مشاريع الري تعد أكبر تهديد لمستقبل استخدام مياه النيل، فتلك المشاريع الكبيرة تستخدم كمية كبيرة من المياه والتي تعود مرة اخرى الى نظام النهر.[٢٩]

اما قضية مياه نهر النيل، فقد سعت مصر خلال حقبة الرئيس مبارك الى محاولة تجنب أي جدل حول مسالة المياه، ولا سيما من اعالي النيل، اثيوبيا تحديداً، حرصاً منها على استمرار النظام القانوني الذي يحكم النهر بوضعه الحالي دون ان يلغي ذلك موقف مصر من ابرام اتفاقية شاملة مع دول منبع نهر النيل، ومن اجل ذلك فقد عملت مصر على تقديم التعاون الفني والعمل المشترك في منطقة حوض النيل سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الاطراف [٣٠].

من المؤكد أن حاجة اثيوبيا الاقتصادية بهذه السدود ليست بمستوى حاجتها السياسية اذ تستخدم سلاح المياه لتشهره بوجه السودان التي تتهمها بدعم الجماعات المعارضة لنظام الاثيوبي الذي تتزعمه نخبة حاكمة لديها سياسة طموحة على الصعيد السياسي والاقتصادي وكذلك تعمل على وصول رسالة لمصر مفادها عدم موافقتها او استعدادها لزيادة حصة مصر المائية من مياه النيل اذ تشير بعض التقديرات الى تزايد الحاجة المصرية للمياه بنحو (٢٠ مليار م^{٣})

زيادة على حصتها المقررة وفقاً لاتفاقية المياه بين مصر والسودان المتوقعة عام ١٩٥٩، والتي تقدر بـ (٥٥,٥) مليار م^{3}، أي ان اثيوبيا تهدد مصر بحصتها المائية حتى تقنع ولا تطالب بالمزيد للتوسع الزراعي ولمشروعاتها التنموية ولزيادتها السكانية المطرودة ايضاً.(٣١)

إذ أن اللجوء إلى عمل عسكري، ربما يكون هذا المسار هو الحل الاخير، الذي يمكن ان يلجأ اليه الجانب المصري، إلا أن هذا الحل ربما يقحم مصر في صراعات مع أطراف دولية مشاركة في بناء وتمويل السد، ويكفي هنا أن نشير إلى أن اثيوبيا تعمدت إشراك العديد من المستثمرين الأجانب في تمويل وانشاء السد من إيطاليا وفرنسا والصين (وإسرائيل)، فضلا عن ربط اثيوبيا بتسهيلات لمشاريع استثمارية واسعة في أراضيها بإتمام بناء سد النهضة، حتى تضمن اثيوبيا اكبر دعم دولي لعملية بناء السد، من ناحية اخرى ربما توجيه اي ضربات عسكرية في هذا التوقيت وبعد قرب انتهاء اثيوبيا من بناء السد، يتسبب في الدخول في صراعات دولية، في ظل الوجود الدولي في منطقة القرن الإفريقي ومنطقة باب المندب، هذا فضلا عن ان اثيوبيا ليست دولة حدودية مع مصر وهذا يستتبع أن أي ضربة جوية أو برية يفترض أن تمر على أجواء دول يجب أن تتوافق توافقا كاملا مع مصر، مما يشكل عائقا أمام اي عمل عسكري من الجانب المصري، ويبقى هذا المسار هو الاصعب بالنسبة للجانب المصري او ربما المسار المستحيل وفق هذه المعطيات.(٣٢)

ثانياً: مشهد التعاون

ان طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة اصبحت لا تتوافق مع النموذج النزاعي بين الدول، انطلاقا من التطورات المرتبطة بالثورة الصناعية، وتزايد التبادل العالمي قد ساهم في انشاء شبكة متشعبة من الترابط المتبادل بين مختلف الدول، كما فرض مهام اقتصادية واجتماعية جديدة على الدولة التي اتضح انها غير قادرة بمفردها على تلبية هذه المتطلبات، وهو ما جعل علاقات المشاركة والتعاون في تحمل الاكلاف والمسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع تتم عبر التعاون بصيغة توزيع المصالح وليس بصيغة علاقات عدوانية كما كانت خلال حقبة الحرب الباردة.(٣٣)

ان الحديث عن ازمة المياه في بداية القرن الواحد والعشرين هو حديث نسبي وليس حتميا مطلقا فالمياه وفيرة في مناطق اعالي النيل، والمطلوب هو تنظيم وترتيب نظام لتوزيع المياه. والمثال على ذلك ما قاله وزير الدولة المصري للشئون الخارجية الاسبق بطرس غالي "انه اذا عرفنا كيف نتعامل مع كمية المياه الموجودة في حوزتنا فستكون هناك مياه للجميع وطاقة كهربائية للجميع".(٣٤)

أن حل النزاعات القائمة بين دول حوض النيل يمكن ان يكون من خلال تحقيق الاصلاحات المؤسسية المستوحاة من الادارة الدولية لموارد المياه في مشاركة كل الاطراف في عملية صنع القرار وهذا يعني اشراك الحكومة الوطنية والمحلية والقطاعين العام والخاص والرسمي وغير الرسمي، وهذا يعني ان اثيوبيا غير مضطرة لأثارة المشكلات حول المياه اذ انها لا تحتاج الى مطالبتها بزيادة حصتها من المياه بقدر احتياجاتها الى الاستغلال الامثل لمياهها الداخلية غير الدولية، فضلا عما تتيحه لها الامطار من مياه[٣٥].

أولت مصر اعتبارات التعاون مع دول حوض النيل بهدف استمرار تدفق مياه النهر في اراضيها بعدَّ ان مصر هي الدولة الوحيدة بين دول حوض النهر التي تعتمد على مياهه بنسبة (٨٦%) وانها تعاني حاليا من فقر مائي وأن المستقبل القريب ينبئ بشح مائي في ظل ثبات الموارد المائية الحالية برغم زيادة عدد السكان وتطور خطط التنمية، ومن ثم فان من حق مصر ان تشعر بالقلق حول المياه. كما أن مصر تتعرض لتهديد جديد وهو احتمال تأثر مصادر مياه نهر النيل من جراء التغيرات المناخية بما يحمله ذلك من خطر شديد في مواجه نقص موارد نهر النيل الذي تمثل المياه لحياة شعبها ولم تكن مصر في سعيها لتأمين احتياجاتها المائية حاليا ومستقبلا غافلة عن اهمية تحقيق مصالح جميع الدول المشتركة معها في حوض النهر.[٣٦]

هناك الكثير من العمل لا زال ينتظر الجانبان المصري والاثيوبي، فالتصريحات الايجابية المتبادلة خطوة على الطريق الصحيح في علاقات متشعبة ربطت ولا تزال تربط بين شعبي البلدين على الاصعدة التاريخية والدينية والثقافية والاجتماعية. ولكن هذه التصريحات لن تحرك ساكنا طالما لم تترجم الى خطوات فعلية بوجود نية صادقة في قيام البلدين بتعويض ما اهدره من وقت كان كفيلا لو احسن البلدان استثماره في تغير حقائق عديدة تصب في مصالح مشتركة للشعبين، وتمكن البلدين من تغيير خارطة المنطقة.[٣٧]

في الاعوام السابقة والان يتوقع السياسيين والاقتصاديين والخبراء بأن الحروب القادمة هي حول المياه، ويصدق القول هنا على حوض النيل لكنه يظل اقل الاحتمالات لنشوب الحرب. ومن جهة اخرى فأنه لا يجب التهويل في مخاطر تأثير اثيوبيا المحتمل على تدفق مياه النيل الى بلدى المصب وذلك للاعتبارات الاتية: [٣٨]

١. إنّ غزارة الامطار على الهضبة الاثيوبية وقوة اندفاع المياه وتدفقها على شكل شلالات تجعل من المستحيل على اثيوبيا منع وصول مياه النيل الى السودان ومصر.

٢. إن اقامة اثيوبيا للخزان المقترح على بحيرة تانا لم تؤد في حقيقة الامر إلى أي ضرر على تدفق النهر الى مصر، بل سيزيد مواردها المائية بنحو ملياري متر مكعب كل عام.
٣. ان تنفيذ اثيوبيا لكل مشروعاتها المائية في أراضيها لن يؤدي سوى الى استهلاك كمية محدودة نسبية من مياه النيل ومن الممكن تلافي اثارها بترشيد وتنفيذ مشروعات اخرى لاستعادة فواقد مياه النيل.
٤. ان تنفيذ كل المشروعات الاثيوبية يحتاج بالضرورة الى موارد مالية وخبرات فنية تفوق قدرات اثيوبيا بكثير، فضلا عن أن هذه المشروعات في اغلبها لا تمثل لأثيوبيا اهمية حيوية.

ان تعزيز التعاون بين مصر واثيوبيا يتيح لمصر الاستفادة من المشروعات المشتركة من ناحية والاعتراف بمطالب اثيوبيا من ناحية اخرى، بما يجعل الخلاف المائي ممكنا بصورة تعاونية لكن في اطار عدد من العوامل اهمها:- (٣٩)

أ- الوعي بالاعتماد المتبادل والبعد عن الآثار في تناول قضية المياه بين البلدين.
ب- امكانية زيادة اجمالي واردات المياه.
ت- استثمار الميراث الممتد من المبادرات القائمة على حل النزاعات وبناء الثقة.
ث- ارتباط التعاون بالقدرة على تفعيل مجموعة من الاليات المتكاملة المستندة على الحق بين البلدين.

أن ازمة المياه في حوض نهر النيل لها عدة ابعاد لابد من معالجتها ودراستها حتى يمكن تحقيق العدالة في توزيع المياه بين كل دوله، ومن هذه الابعاد: (٤٠)

١- البعد السياسي: إذ تعد مشكلة المياه خطر مشاكل القرن الحادي والعشرين، ولذا فأن مصر لن تسمح لأي دولة في حوض نهر النيل بأقامة اية مشروعات أو سدود على المجرى المائي تؤثر على خفض حصة مصر من المياه.
٢- البعد الاقتصادي: إن دول حوض النيل تعاني من كثافة سكانية عالية وانخفاض مستوى المعيشة، وانتشار الفقر والمجاعات، وهذا ما يجعل الحاجة ملحة الى كميات من المياه الاضافية لزراعة مساحات جديدة من الاراضي.
٣- البعد القانوني: إن مصر تمارس حقها في مياه النيل طبقا لمعاهدات واتفاقيات دولية اقرتها اتفاقية عام ١٩٥٩ التي خولت لمصر تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين مصر والسودان.

إذ أن الخروج من ازمة المياه يتطلب وعيا مجتمعيا وارادة سياسية، وتغيرا في الممارسات الحالية، وتطبيق بعض الخيارات الصعبة، فالمستقبل لا يمكن أن يكون امتداداً للماضي، لكن تصنع الشعوب مستقبلها بالإرادة، وباتباع سياسات حكيمة مبنية على اساس الفهم والمعرفة.

ومع التطور الايجابي في العلاقات بين الجانبين والزيارات المتبادلة الرسمية والشعبية المتبادلة بينهما، لكن البلدين خاصة اثيوبيا بحاجة ماسة الى ادراك ان الاقوال لا بد من ترجمتها الى افعال على الارض، وهو ما عبر عنه الرئيس السيسي صراحة حينما اكد انه على اثيوبيا ان تترجم تعهدها الشفهي بعدم الاضرار بمصر في مياه النيل الى سند يضمن حقوق مصر في مياه النهر، لكن يبقى الاهم هو عدم اختزال العلاقات المصرية الاثيوبية في مياه النيل او سد النهضة: فمصر واثيوبيا يمكن ان تشكلان معا سوقا اقتصادية هائلة، اذ يقترب تعداد البلدين من مائتي مليون نسمة، وتزخر البلدان بموارد اقتصادية وبشرية كبيرة تمكنهما لو توافرت الارادة السياسية الجادة والعمل المخلص الدؤوب من النهوض معا بقارتهما الام افريقيا. (٤١)

كما يجب الاستمرار في المفاوضات عبر آليات تنسيق جديدة، على أن يكون الهدف الرئيس للمفاوضات هو محاولة ادخال تعديلات فنية على الجانب الانشائي للسد لضمان الحد من الاضرار الجسيمة له، مع الاستمرار في محاولة تعطيل ملئ الخزان ووضع ضمانات للمشاركة في سياسة الملئ المستدامة، ويبدو أن هذا المسار هو الاكثر ترجيحا بل ربما هو المسار الوحيد المتبقي للنظام المصري، في ظل اقتراب اثيوبيا من الانتهاء من بناء السد واعادة تحويل مجرى نهر النيل، وفي ظل صعوبة المسارات المحتملة السابق ذكرها.(٤٢)

يرجح استمرار التعاون بين دول حوض النيل، وتجاوز الخلافات الشكلية الحالية، وتغليب المصلحة الجماعية على التنافس والصراع والمصالح الفردية، مع تحييد الخلافات "السياسية والاجتماعية" تأسيسًا على وجود آلية للتفاوض يمكن من خلالها البناء على ما تحقق من قبل. فربما هو الأقرب للتحقيق، ويدور حول موافقة الأطراف على تأسيس مفوضية عليا، يتم من خلالها تنسيق المواقف، وبدء إدارة المشروعات والاستثمارات المتفق عليها، برعاية جميع الأطراف.

ومما سبق يمكن القول ان البحث في مستقبل العلاقات المصرية الاثيوبية في ظل تطور أزمة المياه، يمثل اجتهادا علميا وفكريا للباحث، ومن ثم فأنه لا يتحقق بالشكل أو الصورة التي سبق عرضها، فما يحدث قد يكون أقرب أو ابعد من اي منها. فكما أن الحاضر هو نتاج لتراكمات الماضي والمواقف السابقة، فأن المستقبل قد يتأسس على ما يبنى من تفاعلات الحاضر، وما يمهد له، كما أن المكونات والعناصر التي تدخل في تشكيل مستقبل العلاقات المصرية الاثيوبية وأن تم توضيح

الغالب منها وتحديداً ما هو اساسي، وما هو ثانوي يبقىَ خاضعاً لاحتمالات تطورها في المستقبل المتوسط، وهو ما يعني ظهور مكونات وعناصر غير قابلة للتوقع في المرحلة القادمة تسهم في تغيير النتائج التي تم توضيحها.

الخاتمة:

ان الإشكالية الرئيسية في ازمة سد النهضة انها ليست مجرد مشروع، محل دراسة وتخطيط لتنفيذه، وانما هو مشروع قيد البناء والتنفيذ الفعلي من جانب الحكومة الاثيوبية، فهي تعتبره مشروعاً قومياً وانه يمثل بالنسبة لها التوظيف والاستثمار الأمثل لمواردها المائية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، الا ان الدولة المصرية تتعامل مع هذا المشروع باعتباره يمثل ازمة فعلية وهذا نظراً للتداعيات المترتبة على إتمام تنفيذ هذا المشروع والتي توثر على بقاء واستمرار الدولة المصرية فهي تتعامل مع تلك الازمة باعتبارها ازمة امن قومي، وعليه شهدت العلاقات المصرية الاثيوبية تراجعاً بسبب قضية المياه مما اثر على مجمل العلاقات بين الدولتين وهو ما كان عائقاً امام نموها وتطورها الامر الذي قد يطول مستقبلا ما لم يتم التوصل الى حلول ناجحة بخصوص قضية اقتسام مياه نهر النيل، فالازمة بين الدولتين ليست ازمة فعلية فحسب وان كانت تبدو كذلك ولكنها ذات طابع استراتيجي فاثيوبيا تسعى للاستفادة من سد النهضة لتصدير الطاقة او الفائض من الكهرباء للدول التي حولها وبالتالي فان الإصرار على بناء السد لا يعود الى ابعاد تنموية وانما يعود الى ابعاد سياسية واستراتيجية، فاثيوبيا تظهر بمخطط كبير لتكون دولة مؤثرة في القرن الافريقي.

.وعليه فأن ان ابرز النتائج السياسية والاقتصادية المترتبة على ازمة سد النهضة تكون فيما يلي:-

١. إن آلصراع على المياه هو المحتمل في المستقبل لان الماء سيؤدي دوراً كبيراً في اعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة.

٢. المياه سوف تكون وسيلة ضغط بيد الدول المالكة للمياه في رسم السياسات والاستراتيجيات بهدف إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة.

٣. إن التكنولوجيا الحديثة تسعى لتطوير النواحي الفنية والتقنية بحثا عن مجالات لتطوير بديل لمصادر المياه.

الهوامش

[١] عباس محمد شراقي، سد النهضة الالفية الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، اعمال مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل مصر بدول حوض النيل، للمدة ٣٠ – ٣١ ايار، ٢٠١١، ص ٥. كذلك ينظر: محمد رياض، مصر... وسد النهضة الاثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، المجلد ٥١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني٢٠١٦، ص ٧٢.

[٢] محمد رياض، الجوانب الفنية في ازمة سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية' القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٥٥. كذلك ينظر: عباس محمد شراقي، بين الجيولوجيا والسياسة... رؤية فنية لسد الالفية الاثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الاول ٢٠١٤.

[٣] احمد كمال، سد النهضة الاثيوبي وتأثيره على الامن القومي المصري، متاح على الرابط الالكتروني: ٢٠١٤/١٢/٢
http://www.alamatonline.net

[٤] خالد فؤاد، سد النهضة " مسر وازمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٤ يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.eipss-eg.org/uploads/

[٥] عباس محمد شراقي، سد النهضة الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر وشمال السودان...، مصدر سبق ذكره.

[٦] ضياء الدين القوصي، تسعير المياه، مجلة الماء والانماء، العدد ١٣، وزارة الموارد المائية والري، وحدة الاعلام المائي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٦.

[٧] المصدر السابق نفسه، ص ٦٧.

[٨] ظفر عبد مطر التميمي، سد النهضة الاثيوبي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٨، المجلد ١١، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص – ص ٢٧٥ – ٢٧٦.

[٩] ابراهيم السيد احمد رمضان، مسئولية اثيوبيا والدول الممولة والشركات المنفذة عن انشاء سد النهضة في ضوء احكام القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢١.

[١٠] عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في ازمة سد النهضة... التداعيات والخيارات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، المجلد ٥١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ٢٠١٦، ص ١٧٦.

[١١] هاني نبيل صبحي شراب، الامن المائي العربي: نهر النيل نموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، ٢٠١٥، ص ٢٢.

[١٢] انتوني سويال عبدالسيد، العلاقات المصرية الاثيوبية (١٨٥٥- ١٩٣٥)، الجزء الاول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٨١.

[١٣] حسن بكر، حروب المياه في الشرق الاوسط الجديد، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩، ص – ص ٩٠ – ٩١.

[١٤] احمد درويش، حروب المياه، الصراعات القادمة في الشرق الاوسط، سلسلة كتب مترجمة (١١٠٩) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، ١٩٩٥، ص-ص ٦٧ – ٦٨.

[١٥] سامي زكي يعقوب، البعد المائي في العلاقات المصرية الاثيوبية، الطبعة الاولى، الافريقية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص-ص ٢٢ – ٢٣.

[١٦] محمد سالمان طايع، الموقف المائي في دول حوض النيل، رؤية تحليلية من منظور هيدروبوليتيكي، اوراق الشرق الاوسط، العدد ٤٩، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٦٠.

[١٧] ياسر ثابت، الصراع على مصر" ذئاب مبارك والعصر الجديد"، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤ ص – ص ٧٣ – ٧٥.

[١٨] هاني رسلان، رؤية نقدية لإدارة ازمة سد اثيوبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٣٢.

[١٩] هاني رسلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

[٢٠] سمير ابراهيم محمد ابراهيم، العلاقات المصرية الاثيوبية نحو مرحلة جديدة من التعاون، مجلة افاق افريقية، العدد ٤٣، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، ٢٠١٥، ص - ص ٩١ – ٩٥. كذلك ينظر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، الزيارات واللقاءات الدولية للرئيس عبدالفتاح السيسي، مصدر سبق ذكره، ص – ص ٦٢ – ٦٣.

[٢١] شيماء جلال، نص البيان المشترك الصادر بمناسبة زيارة "السيسي" لأثيوبيا، موقع بوابة الفجر، ٢٦ اذار ٢٠١٥، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.elfagr.org/1690359

[٢٢] عمر عبدالفتاح، الجانب الاخر: موقف الداخل الاثيوبي تجاه سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠١٣، ص – ص ١٠٦ – ١١٠.

[٢٣] محمد سالمان طايع، مشروع سد النهضة الاثيوبي من منظور هيدرو بوليتيكي ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٤، المجلد ٥١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦، ص - ص ٣٤ – ٣٥.

[٢٤] ابراهيم السيد احمد رمضان، المسؤولية القانونية عن تنفيذ سد النهضة في ضوء احكام القانون الدولي، مجلة مصر المعاصرة، العدد٥١٨، القاهرة، ابريل ٢٠١٥، ص ٢٥.

[٢٥] احمد فوزي عبدالمنعم، الالتزام بعدم التسبب في ضرر جوهري في ضوء اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية لعام ١٩٩٧ "دراسة تحليلية وتطبيقية على نهر النيل"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٦٨، القاهرة، ص ٢٤٢.

[٢٦] محمد سالمان طايع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

[٢٧] اسماعيل سراج الدين، المياه حرب ام شراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٤.

[٢٨] ميسرة محمد حسن، مصر واثيوبيا (الماضي، الحاضر، والمستقبل)، الطبعة الاولى، مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع، القاهرة، ايار ٢٠١٣، ص – ص ١٩١ – ١٩٢.

[٢٩] المصدر نفسه، ص ١٩٢.

[٣٠] محمد شوقي عبدالعال، الانتفاع بمياه الانهار الدولية(نهر النيل كحالة خاصة)، مجلة افاق افريقية، العدد ٣١، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص - ص ٣٩ – ٤٠.

[٣١] هيفاء احمد محمد، السياسة الاثيوبية تجاه نهر النيل واثرها على مصر والسودان، سلسلة اوراق افريقية، العدد٢٤، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، كانون الاول ١٩٩٩، ص - ص ٢ – ٥.

[٣٢] خالد فؤاد، سد النهضة " مصر وازمة الخيارات الصعبة" مصدر سبق ذكره.

[٣٣] سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١٤٨.

[٣٤] سامي زكي يعقوب، البعد المائي في العلاقات السياسية المصرية الاثيوبية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

[٣٥] خلود محمد خميس، اثيوبيا وازمة المياه، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦، المرصد الدولي، جامعة بغداد، اذار ٢٠١١، ص ٢٢.

[٣٦] ميسرة محمد حسن، مصر واثيوبيا (الماضي، الحاضر، والمستقبل)، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

[٣٧] مصطفى احمدي، زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية الاثيوبي الى القاهرة "رؤية تحليلية" مجلة افاق افريقية، العدد ٤٣، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٠٣.

[٣٨] سامي زكي يعقوب، البعد المائي في العلاقات السياسية المصرية الاثيوبية، مصدر سبق ذكره، ص – ص ١٠٥ – ١٠٦.

[٣٩] مصطفى احمدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

[٤٠] عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، مياه نهر النيل والامن القومي المصري " المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في افريقيا ٢٦ – ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٨ " معهد البحوث والدراسات الافريقية/ جامعة القاهرة، تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٦٨.

[٤١] مصطفى احمدي، زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية الاثيوبي الى القاهرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

[٤٢] خالد فؤاد، سد النهضة " مصر وازمة الخيارات الصعبة" مصدر سبق ذكره.

المصادر

اولاً: الكتب العربية

i- ابراهيم السيد احمد رمضان، مسئولية اثيوبيا والدول الممولة والشركات المنفذة عن انشاء سد النهضة في ضوء احكام القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧

ii- انتوني سويال عبدالسيد، العلاقات المصرية الاثيوبية (١٨٥٥- ١٩٣٥)، الجزء الاول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣

iii- حسن بكر، حروب المياه في الشرق الاوسط الجديد، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩

iv- سامي زكي يعقوب، البعد المائي في العلاقات المصرية الاثيوبية، الطبعة الاولى، الافريقية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥

v- ياسر ثابت، الصراع على مصر" ذئاب مبارك والعصر الجديد"، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤

ثانياً: الدراسات والبحوث

i- سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الاثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

ii- احمد درويش، حورب المياه، الصراعات القادمة في الشرق الاوسط، سلسلة كتب مترجمة (١١٠٩) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، ١٩٩٥

iii- احمد فوزي عبدالمنعم، الالتزام بعدم التسبب في ضرر جوهري في ضوء اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية لعام ١٩٩٧ "دراسة تحليلية وتطبيقية على نهر النيل"، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٩٧.

iv- عباس محمد شراقي، سد النهضة الالفية الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، اعمال مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل مصر بدول حوض النيل، للمدة ٣٠ – ٣١ ايار، ٢٠١١.

v- ضياء الدين القوصي، تسعير المياه، مجلة الماء والانماء، العدد (١٣)، وزارة الموارد المالية والري، وحدة الإعلام المائي، القاهرة، ٢٠٠٤.

vi- ظفر عبد مطر التميمي، سد النهضة الاثيوبي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٨، المجلد ١١، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

vii- عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في ازمة سد النهضة... التداعيات والخيارات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، المجلد ٥١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ٢٠١٦

viii- عمر عبدالفتاح، الجانب الاخر: موقف الداخل الاثيوبي تجاه سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠١٣

ix- محمد رياض، الجوانب الفنية في ازمة سد النهضة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية' القاهرة، ٢٠١٤.

x- محمد شوقي عبدالعال، الانتفاع المنصف لمياه الانهار الدولية، (نهر النيل كحالة خاصة)، مجلة افاق افريقية، العدد ٣١، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة

xi- محمد سالمان طايع، مشروع سد النهضة الاثيوبي من منظور هيدرو بوليتيكي ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٤، المجلد ٥١، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦

xii- هاني نبيل صبحي شراب، الامن المائي العربي: نهر النيل نموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، ٢٠١٥

xiii- احمد كمال، سد النهضة الاثيوبي وتأثيره على الامن القومي المصري، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.alamatonline.net ٢٠١٤/١٢/٢

xiv- خالد فؤاد، سد النهضة " مسر وازمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٤ يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.eipss-eg.org/uploads/

xv- شيماء جلال، نص البيان المشترك الصادر بمناسبة زيارة "السيسي" لأثيوبيا، موقع بوابة الفجر، ٢٦ اذار ٢٠١٥، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.elfagr.org/1690359

Resources

First: Arabian books

i. Ibrahim- Al- sayed Ramadan, the responsibility of Ethiopia the Furding counties and the implementing companies construction of the renaissance Dam in light of the provisions of public international law first Edition – Dar Al- Nahda, cairo, 2017.

ii. Antony Soyal Abdal sayed, Eggption – Ethiopian Relations (1935 – 1855) First part. The Eggption General Book Authority, Cairo. 2003.
iii. Hassan Baker, water wars in the new Meddille East, merit publishing and in Formation, Cairo, 1999.
iv. Sami Zaki yacoub. The German Dimension in Eggption – Ethiopian Relations, First Eddition, African publishing and Distribution, Cairo, 2015.
v. Yasser Thabet, the struggle over Eggpt Mubaraks wolves and the new alternate, treasures to publish Distrbution, Cairo, 2016.

Second Studies and Reserch

i- Sawsan Sabih Hamdan, The Impact of the Ehthiopion Aenaissance on the Futur of water Resources in Eggpt and Sudan, Al Mustansiriya Journal of Arab and international Studies. No.51 Mustansiriya Univiersiya, 2015.
ii- Ahmed Darwish, water wars, The coming conflicts in the middle east, series of books Translated (1109) The Egyptian state information service, Cairo 1995.
iii- Ahmed Fawzi Abdel moneim, commitment to the know ledge of causing substantial tarn in light of alaw agreement now – navigational uses of watercourses for (the year 1997) An analytical and applied study of a river The Nile : The Egyptian Journal of Internationnal Law. No. 68. Cairo 1997.
iv- Abbass Mohammed sharki, the extension of the great Ethiopian millernium renaissance and its excitement on Egypt the Revolution conterence on January 25 – 2011 and the independence of Egypt in the Nile Basin countries for, period of 30 – 31, 2011.
v- Dhia AL-din Al- Qusi: water pricing, water and Devrlopment Journal, Issue 13, Ministry of Resources Finance and Irrigation, Semen Media unit, Cairo 2004.
vi- Dhafer Abd Al- Matar Al- Tamimi, The Extension of the Ethiopian Renaissance, AL- Mustansiriya Journal of Arab studies

international, Issue 48, Volume 11, Al-Mustansiriya center for Arab and international studies university, 2014.

vii- Emad Hamdy, the Egyption negotiating position in the Renaissance Dam Crisls… Repercussions and options, Journal of international politics, Volume 51, Al-Ahram Center for studies political and strategic, Cairo, January 2016.

viii- Omer Abdel- Fattah, The other side: The Attitude of the Ethiopian interior towards the Renaissance Dam. Magazine international politics, at 193, Al-Ahram Center for political and strategic studies, Cairo 2013.

ix- Mohammed Riadh: Techncal aspects of the Renaissance Dam Crisis, Journal of international politics, Issue 195, Al- Ahram center for political and strategic studies, Cairo, 2014.

x- Mohammed shawqi Abdal – Aal, Equitable utilization of international rivers waters, the Nile river as acase especially African Horizons Magazine, Issue 31, Egyption state information Servise, Cair.

xi- Mohammed Salman Taya, project Dam Nahda Ethiopian From Hudro politich, Journal international policy, Issue 204, volume 51, AL-Ahram center for political and strategic studies, Criro, 2016.

xii- Hani Nabel Subhi sharab, Matter Arab Nile River, masters message published Factulty of Al-Azher vniversity, 2015.

xiii- Ahmed Kamal, Dam Al- nahda and its impact on Egyption national security, avallable on: 2/12/2014 http://www.alamatonline.net

xiv- Khaled Fouad, Al-Nahada Dam Masser and Crisis of hard options, the Egyptian Institulte for studies political and strategic, Cairo, 2016 available on the website: http://www.eipss-eg.org/uploads/

xv- Shayma Jalal, the text of joint statement issued on the occasion of the visit (sisi) to Ethiopia, Location (Fajr gate) march 26, 2015 available on the website: http://www.elfagr.org/1690359.